



## مجلة دراسات دولية

اسم المقال: محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003

اسم الكاتب: أ.م.د. سداد مولود سبع

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7201>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/31 23:57 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



# محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. سداد مولود سبع (\*)  
dr.sudadmawhood@gmail.com

## الملخص:

يشهد العراق ومنذ تاسيسه ولحد الوقت الحاضر ازمات متالية مع دول الجوار الجغرافي، وكانت في جزء كبير منه اساسها التداخل بالمصالح والسكان والثروات، وكانت من نتيجة ذلك التداخل توثر علاقاته الخارجية حيناً، وانفراجها حيناً آخر. وأن كانت لسياسات الانظمة الحاكمة المتعاقبة لكلا البلدين ايضا دور في ذلك، لكن تميز علاقات تركيا بالعراق اشتراكيها بأكثر من محدد يجعل العلاقة معقدة ومتتشابكة، في ظل سياسة تركيا البراغماتية ازاء العراق، لاسيما وان تلك المحددات تتوزع بين قضايا ذا امتداد سكاني ديمغرافي (الاكراد والتركمان)، او ذا امتداد اقتصادي (النفط ، والمياه) او ذا امتداد سياسي المتمثل بالموافق المتبادل ازاء التغيرات الداخلية لكلا البلدين.

## المقدمة:

تحكم العلاقات العراقية التركية جملة محددات اساسها الجوار الجغرافي الذي حدد في ضوئه طبيعة العلاقة غير المنسجمة في احيان كثيرة بين البلدين ومنذ نشأة الدولة العراقية المعاصرة وتاسيس الدولة التركية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية مستهل القرن العشرين، حكمت العلاقة جملة محددات في مقدمتها قضية الاكراد ومدى حساسية الاتراك لهذا الموضوع، تليها قضية الموصل والتي لازالت تركيا لا تتهاون في استثمار اي فرصة لمحاولة تأكيد احقيتها بها سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة. فضلا عن قضية التركمان اما قضية المياه فهي تشكل محدد مهم للعراق في علاقته بتركيا، لاسيما في ظل سياسات تركيا المجحفة ازاء كل من العراق وسوريا. وبين تلك المحددات

(\*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

هناك العامل الاقتصادي بين البلدين فبحكم الجوار الجغرافي العراق يعتمد بشكل مباشر على تركيا لتصدير النفط، بالمقابل تركيا بحاجة للعراق بسبب حاجتها للنفط العراقي واستثماره تصديره عبر اراضيها كذلك يعده العراق ومنذ عقود مستهلكا رئيسيا للبضائع التركية.

وعلى الجانب السياسي كانت سياسة تركيا ازاء العراق مثار قلق بالنسبة للعراق لكونها متقلبة ومعتمدة على مصالحها القومية العليا ولعل احد شواهد هذا السياسة عدم اخفائها – كلما سمحت الفرصة. اطماعها بمدينة الموصل، والتاكيد على الترابط القومي بين تركمان العراق، وصلتهم بالاتراك، كذلك محاولة الحكومة التركية الى حدا ما في الموازنة بين مصالحها ازاء العراق، وعلاقتها باقليم كردستان العراق.

عليه فان اشكالية البحث تتعلق من محاولة تركيا الافادة من العراق بالقدر الذي يلبي مصالحها دون محاولة ايجاد ارضية مشتركة للمصالح المتبادلة بين الطرفين. وعليه ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها ان حجم المصالح المتبادلة كبيرة بين البلدين، وفي ضوء تلك المصالح يجب الافادة منها للحد من محددات العلاقة بين البلدين، لاسيما في ظل وجود عدة ملفات مهمة تربط العراق بتركيا تأتي في مقدمتها الازمة الملحة المتمثلة بقضية المياه والتي تعد محدد مهم في علاقة العراق بتركيا. واستجابة لطبيعة البحث كان من الضروري البحث في تطور العلاقات العراقية التركية ومن ثم الوصول بالتحديد الكردي، والمياه، وقضية الموصل وكركوك، والمحدد السياسي والاقتصادي، وصولاً للخاتمة.

### المطلب الاول: تطور العلاقات العراقية التركية

تعاملت تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية في مستهل القرن العشرين وفقا لسياسة الامر الواقع ازاء العديد من القضايا الخارجية، ولاسيما ازاء الاراضي التي كانت خاضعة لسيطرتها، فقد سارعت تركيا للاعتراف الرسمي في العراق في العام ١٩٢٧، بدا على اثرها في العام ١٩٢٩ التبادل الدبلوماسي بين البلدين، ونتيجة لعدم وضع حل نهائي وجذري لمشكلة الاقراد التي ازداد العمل المسلح على اثر ترسيم الحدود العراقية التركية فقد دفع ذلك الحكومة العراقية الى ارسال وزير خارجيته انذاك نوري السعيد لاجراء

مباحثات مع رئيس الوزراء التركي عضمت اينونو ووزير خارجيته توفيق رشدي اراس التي ركزت على (١):

- بحث مشكلة الامن الحدود بين البلدين
- بحث قضية النفط
- بحث سبل تعزيز التبادل التجاري

تركى تلك الزيارة انطباعا ايجابيا لدى تركيا، الامر الذى دفع الرئيس التركى السابق مصطفى كمال اتاتورك في خطاب له في ايار ١٩٣١، الى التأكيد على ان العلاقات التركية العراقية جارية وفقا للنوايا الحسنة والرغبة في السلم والتعاون، وعلى اثرها وجه الرئيس التركى دعوة الى الملك فيصل الاول لزيارة تركيا في تموز / ١٩٣١، وخلال تلك الزيارة تم ترسیخ العلاقة بين البلدين، وترسیخ ما تم الاتفاق عليه بين وزراء الخارجية سابقا. وكان من نتائج تلك الزيارة ابرام معايدة في كانون الثاني ١٩٣٢ حول تسليم المجرمين بين العراق وتركيا، ثم تطورت العلاقة الى اطار استراتيжи بعد انضمام العراق في ٧/٨/١٩٣٧، الى "ميثاق سعد اباد" والذي تعهد جميع الاطراف فيه الامتناع المطلق عن التدخل بالشؤون الداخلية، ومراعاة حرمة الحدود المشتركة، والتشاور بكل الاختلافات الخاصة بالشأن الدولي والتي لها علاقة بمصالحهم المشتركة، والامتناع عن القيام باى عدوان تجاه الآخر. ومن ثم تلاها في العام ١٩٤٦ توقيع معايدة صداقة وحسن جوار بين البلدين، تضمنت تنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما والتعاون المتبادل بضايا مختلفة مثل الامن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والبرقية، وتکللت هذا التعاون مع توقيع البلدين لمعاهدة الدفاع المشترك في العام ١٩٥٥، وتضمنت التعهد بالتعاون لصد اي عدوان خارجي قد يقع على تركيا او العراق، التي انضمت اليها لاحقا كل من ايران والمملكة المتحدة والباكستان، كذلك الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضوا مراقب، وعرفت هذا المعاهدة بـ(حلف بغداد). لكن مع اسقاط النظام الملكي وتغير نظام الحكم انسحب العراق من حلف بغداد (٢). وخلال المدة التي تلت اسقاط النظام الملكي في العراق شاب العلاقة نوع من الفتور، لكن مع حدوث انقلاب (٨/شباط ١٩٦٣) ضد حكومة عبد الكريم قاسم اعترفت تركيا\*، الا ان هذا الاعتراف لم يحرك الجمود في العلاقة الا بعد الانتخابات التركية في العام ١٩٦٥ التي شهدت تطورا ملحوظا في العلاقات على الجانب الاقتصادي والتجاري والثقافي، والنقلة النوعية كانت مع اعتراف تركيا الفوري

بالحكومة المنبثقة عن انقلاب ١٩٦٧. واستمرت وتيرة العلاقة الجيدة بالتطور خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، فأمتدت إلى التعاون في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والأشغال العامة والري والاسكان، وكانت ذروة التعاون ابرام اتفاقية للنقل البري والترانزيت وأخرى تجارية، وبسبب الحرب العراقية الإيرانية، وأغلاق المنفذ البحري الوحيد للعراق فتحت تركيا موانئها وموانئها لاستقبال البضائع المستوردة لصالح العراق، وبلغ عدد العمال الأتراك العاملين في العراق حوالي ١٥٠٠٠ عامل وازداد حجم التبادل التجاري عام ١٩٨٤، ليصل إلى ما يقرب مليار و٣٠٠ مليون دولار، وفي تموز ١٩٨٦ تم التوقيع على بروتوكول جديد لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية واحتل العراق خلال تلك المدة المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والمرتبة الثالثة في قائمة الدولة المصدرة لها<sup>(٣)</sup>.

خلال حرب الخليج الأولى والممتدة من العام ١٩٨٠-١٩٨٨، كانت تركيا من الدول القليلة التي حافظت على الحياد في علاقاتها بين البلدين، والسبب كان بداعي اقتصادي بحت، اذا ارتفع حجم التبادل التجاري لصالح تركيا، حيث قفزت الصادرات التركية من ٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى مليار دولار عام ١٩٨٥ ، ويعادل ذلك ربع الصادرات التركية الإجمالية. وحصلت تركيا على ٢٥٠ مليون دولار على شكل رسوم عبور خطوط أنابيب النفط من العراق. فضلا عن المشروعات التركية في العراق خلال المدة بين ١٩٧٤ - ١٩٩٠. لكن عند انتهاء الحرب تراجعت الصادرات التركية إلى العراق، وأصيب التكامل المتنامي بين الاقتصاد العراقي والتركي بانتكasaة بعد احتلال العراق للكويت و موقف تركيا مع المجتمع الدولي لاعادة الشرعية للنظام الكويتي<sup>(٤)</sup>. فمع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وانتهاء النظام السابق سياسة مستقرة لدول الجوار والتي انتهت باحتلال الكويت، الامر الذي شجع الرأي العام الدولي والإقليمي لقطع كافة اشكال العلاقات مع العراق وهنا انتقلت العلاقات التركية العراقية من حالة التعاون إلى حالة العداء<sup>(٥)</sup>، وخلال تلك المدة حاول كلا البلدين تركيز علاقاتهما على الجوانب الاقتصادية، وتحقيق اكبر قدر من المنافع؛ وان كان هذا التعامل لم يلغى الاهداف البعيدة المدى في العلاقات لاسيما الجانب التركي، الذي لديه اهداف استراتيجية يسعى الى تحقيقها كلما سنت الفرصة لذلك، ومهما كانت طبيعة الحزب الحاكم في تركيا، وهذا ما سنحاول ايضاحه من خلال البحث في كل محدد في علاقة البلدين.

## المطلب الثاني: المحدد الكردي

بما المحدد الكردي يشكل مصدر قلق لكل من العراق وتركيا بعد غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، وما تلاه من فرض عقوبات اقتصادية على العراق وتحجيم النظام السياسي السابق عبر عدة اوجه كان من ابرزها فرض مناطق حظر الطيران، وابعد سيطرة الحكومة العراقية عن مناطق كردستان العراق، مما اعطى حكما شبه ذاتي لأكراد العراق، والذي شكل مشكلة كبيرة للأتراك، والعراق على حد سواء.

إلى جانب تلك التغييرات شكلت التغيرات بالنظام الدولي وانعكاساته الاقليمية تحدي اخر للأتراك بعد حرب الخليج الثانية وما جلبه من تغيرات كبيرة كانت التحدي الاكبر يكمن في المتغيرات المستجدة الجارية على حدودها الجنوبية، بعد منح خروج الاركان عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد. اذ بدت مشكلة الاركان كركن مهم في استراتيجية صانع القرار التركي، فمنذ الحرب العالمية الاولى رأت تركيا ان الاركان جزء من الخطة الاميرالية البريطانية حيث لم تكن هناك ثمة حدود بين المناطق الكردية بين تركيا وال العراق، وقد استغرق الامر ثمان سنوات من المفاوضات بين تركيا وبريطانيا شهدت العديد من التوتر التي انتهت بأبرام تسوية حدودية عام ١٩٢٦، تضمنت تخلي تركيا مجبرة عن مدينة الموصل. ووضع الاركان تحت سيطرة العراق مع ضمان حكم ذاتي لهم (٦). وهذا ما جعل الاتراك ينظرون إلى الاركان في العراق وسوريا وايران بعين الحذر، والاستعداد للتعامل مع اي متغير طارئ في هذه البلدان.

ولعل هذا ما يبرر المخاوف التركية بعد حرب الخليج الثانية فهي وان ايدت الحرب، الا انها خشيت من انكسار سيطرة النظام السابق في العراق على المنطقة التي يقطنها الاركان بصورة نهائية، وهروب نصف مليون كردي شمالا نحو الحدود التركية، وقد كان لازمة اللاجئين الاركان في حينه والجهود الدولية لمعالجتها قد سلط الضوء على القضية الكردية التي تم تجاهلها لمدة طويلة (٧). ومنذ ذلك الحين بدا وضع الاركان يتغير اذ حصل اعتراف رسمي بهم كقومية لها ثقلها في بلدان الشرق الاوسط، لاسيما بعد اقامة منطقة امنة ومستقلة عن العراق بعد حرب الخليج الثانية.

وادراما لهذا الخطر المتنامي من القضية الكردية، حاولت تركيا خلال منتصف التسعينيات وتحديدا عام ١٩٩٦، انشاء منطقة عازلة شمال العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني، والذي يعني اقتطاع تركيا

اجزاء من الاراضي العراقية، لكن هذا المقترح واجه رفض دولي لهذا المقترح ودعا خلالها المجتمع الدولي تركيا الى الالتزام باحترام سيادة العراق والحفاظ على سلامة اراضيه واستقلاله. وكان الهدف التركي من هذا المقترن من اي وجود لقوات اجنبية شمال العراق، وبرز ذلك برفض تركيا الضربة العسكرية الامريكية في جنوب العراق في العام ١٩٩٦، التي اكد رئيس الوزراء التركي تشنيل انذاك على: " ان تركيا ترفض استخدام الولايات المتحدة الامريكية لقاعدة انجلilik لشن غارات على العراق"(٨). كما عارضت انقرة وبشدة الحرب على العراق واى محاولة لاسقاط النظام السابق، فعلى الرغم من تحفظها على شخص النظام السابق وسياسته تجاه دول الجوار وجر العراق دائما الى الصراع، الا انهم كانوا يرون بان له القدرة على ابقاء الاعداد تحت السيطرة(٩). ولعل هذا ما يبرر مخاوف تركيا قبل حرب الخليج الثالثة في العام ٢٠٠٣، وتحركها بشكل مكوكى ومحاولتها لايقاف الحرب بسب خشية تركيا من اقامة دولة كردية في شمال العراق، وقد كان محور اهتمام مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في تركيا خلال العام ٢٠٠٢ ، السعي لتأكيد على اهمية الحفاظ على وحدة العراق السياسية من التقسيم، وانسجم هذا الرأي مع قرار البرلمان التركي الذي رفض السماح للقوات الامريكية للإنزال الجوي على الاراضي التركية في اطار حملتها العسكرية، وقد اكد رئيس الاركان التركي ازكوك في حينها على "ان هذه الحرب ليست حربا تركية ولن يدخلها الجيش التركي الا اذا حدثت ثلاثة امور: اعلن انفصال كردي في العراق، او نزح عدد كبير لسكان شمال العراق، او تعرض المدن التركية لهجمات". لكن بسبب ضغوط امريكية سمح بانزال بعض القطع العسكرية في ميناء الاسكندرية التركى، وبسبب رد فعل الرأي العام التركي الذي رفض تدخل تركيا في الحرب، دفع الولايات المتحدة الامريكية بالانسحاب نحو الكويت، وایجاد قواعد بديلة(١٠). وبذات الاتجاه فقد عملت تركيا قبل اسابيع من بدء حرب الخليج الثالثة في اذار/٢٠٠٣ ، على جمع ست قوى اقليمية هي كلا من: مصر وايران والاردن والمملكة العربية السعودية وسوريا، في اطار مبادرة سميت "دول جوار العراق: اسفرت هذه المبادرة عن صدور "اعلان اسطنبول" الذي كان يرمي بوضوح الى تجنب اي هجوم عسكري امريكي على العراق(١١). تزامن هذا الموقف مع رفض شعبي قاطع لاي تدخل عسكري في العراق، وجاء قرار المجلس الوطني التركي مستهل العام ٢٠٠٣ منسجما مع الارادة الشعبية التركية. لكن

هذه الموقف اوجد جفوة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد استعاضة امريكا عن تركيا بشمال العراق في النقل الجوي الاستراتيجي، ولاسيما الطائرات العملاقة F-17. مما زاد من خوف تركيا من احتفال معايدة الولايات المتحدة الامريكية اكراد العراق من السيطرة على كركوك، وعلى الرغم من محاولات تركيا لاحقاً من اصلاح موقفها مع الولايات المتحدة الامريكية، لكن مع تطور الاحداث لاحقاً في العراق عملت الولايات المتحدة الامريكية على استعادة مستوى العلاقات التركية الامريكية؛ لرغبتها في الحصول على معايدة الاتراك، وهذا ما اكد عليه الجنرال جون ابو زيد عند زيارته لتركيا قائلاً: ((منذ الحرب الكورية ونحن معاً والآن لكن كذلك لقد ارتكبنا اخطاء في العراق وتركيا عنصر اساسي في المنطقة نحن نحتاج تركيا ولا نستطيع النجاح بدونها وندعوكم الجلوس والتفاوض بشأن العراق)) (١٢). الا ان تركيا اجملت موقفها من الحرب في اطار محدوداتها الداخلية والخارجية من العراق التي تغيرت من التحفظ على اسقاط النظام الى اسقاطه، استناداً الى خطة عمل من ثمان بنود متصلة بالعراق تضمنت التالي (١٣):

- ان العراق ليس له مشكلة مع الامم المتحدة.
- يجب حماية وحدة الاراضي العراقية.
- يجب ان يكون للعراق سلطة مركزية وبصورة نهائية.
- يجب حماية حقوق التركمان في العراق كمواطنين.
- يجب ان لا يعطي للأقليات العراقية في العراق ادارة منفصلة.
- يجب ان لا يشكل العراق تهديداً لتركيا من الناحية العسكرية.
- يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الاقليمية في العراق.

يجرب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية. لكن مع التغيير السياسي للعراق بعد العام ٢٠٠٣، كانت العلاقات العراقية التركية في البدء محاطة بالحذر من قبل تركيا بسبب خشيتها من استقلال اقليم كردستان، وحاولت الحكومة التركية تعزيز علاقاتها مع الحكومة المركزية على حساب الاقليم، وابدت تركيا في اكثراً من مناسبة عدم رضاها وخشيتها من تنامي الصالحيات السياسية لإقليم كردستان، وهذا الموقف كان منسجماً مع موقف الحكومة العراقية التي كانت تشعر بتنامي هذا الدور، ومحاولتهم الحصول على امتيازات كبيرة، والموقف التركي هذا

كانت تدركه حكومة اقليم كردستان. لكن مسار الاحداث اللاحقة في العراق وتحديدا بعد الانسحاب الامريكي ولجملة ظروف داخلية متمثلة باشتداد حدة الاستقطاب في العملية السياسية الجارية بالعراق، وخارجية متمثلة بموقف الحكومة التركية من ما "سمى بثورات الربيع العربي" وتحديدا ازاء سوريا، الذي تعرض بشكل كبير مع الحكومة العراقية، والذي ترتب عليه توتر العلاقات العراقية التركية. اما على مستوى الداخل التركي فقد تغيرت التوجهات التركية ازاء اقليم كردستان تغيرا كبيرا بعد الانسحاب الامريكي من العراق بعد العام ٢٠١١، وتراجع دور تركيا في العراق. على الرغم من محاولات تركيا الموازنة في علاقاتها بين الاقليم والحكومة المركزية، الا ان امكانية الفصل صعبة في ظل جملة محددات اهمها طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والاقليم والتي لابد ان تؤثر بشكل او باخر على علاقة اي دولة خارجية. ففي اواخر العام ٢٠١٠ شهدت علاقات تركيا مع اقليم كردستان تنسيقا في مجال الامن والطاقة وهذا كان بسبب سعي حثيث من قبل رئاسة الاقليم لتعزيز العلاقة مع الاتراك ومحاولته رفع الحصار عن التعامل السياسي، المفروضة عليها من قبل الاتراك منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٨ مقابل تعاون الاكراد مع تركيا بشأن حزب العمال الكردستاني وتفكيك معسكراته الموجودة على الشريط الحدودي بين العراق وتركيا، كذلك اعلن الاقليم لاحقا عن تذمره من الاعمال المسلحة التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي. وسعيا لتوثيق العلاقة فقد زار في العام ٢٠١٠ وزير الخارجية والتجارة والصناعة التركي اقليم كردستان وانشاء مجلس تنسيقي استراتيجي لتعزيز التعاون بين البلدين، ومقابل هذه الزيارة زار رئيس الاقليم تركيا والتلقى خلالها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وتم اثنانها محاولات حل قضية حزب العمال الكردستاني بوساطة كردية، بالمقابل استطاعت تركيا ابرام صفقات اقتصادية هامة في مجال الطاقة مع الاقليم، في مسعى لاستثمار هذا التقارب (١٤).

على الجانب الاخر شهدت العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا، اذ بات اقليم كردستان العراق يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات التركية، اذ يعد اهم قوة اقتصادية مهيمنة على الاقليم، فالى جانب العوائد النفطية التي يحصل عليها الاكراد من مبيعات النفط العراقي، فقد ارتفعت نسبة الصادرات التركية الى الاقليم في مجال الاغذية والبناء الى نسب مرتفعة مقارنة بباقي الدول المصدرة، فضلا عن تنفيذ الشركات الانشائية التركية عشرات المشروعات

الحدثة المهمة، بما في ذلك انشاء القصر الرئاسي بإقليم كردستان، وشبكات تلفزيونية ومطارات دولية وجامعات وجسور وطرق رئيسة وبنية تحتية حضرية(١٥). مع ابقاء تركيا على علاقات متميزة بالعراق؛ لحاجة البلدين لديمومة هذا العلاقة؛ وهذا ما اتضح بعد استفتاء الاقليم في ايلول/٢٠١٧ الذي عارضته تركيا، ودعمت كل سياسات الحكومة العراقية ازاء تداعيات ذلك الاستفتاء.

### المطلب الثالث: قضيتي الموصل وكركوك

ظللت قضية الموصل معلقة بين العراق وتركيا بعد تأسيس كلا الدولتين لحين ارسال عصبة الامم لجنة لتحقيق في العام ١٩٢٤ التي جرى خلالها التحقق من رغبة مواطني الموصل بالبقاء مع العراق او تركيا، وفضل اهل الموصل البقاء مع العراق. اوصت على اثرها مجلس العصبة في العام ١٩٢٥ ببقاء الموصل جزءا من العراق، مع بقاء الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ عاماً، لضمان بقاء حقوق الحكم الذاتي للسكان الاكراد. وعلى الرغم من توقيع تركيا لمعاهدة لوزان في سنة ١٩٢٣، والقضية بقبول قرار العصبة، الا انها رفضت الاذعان لقرارها الخاص بضم الموصل للعراق الى ان تم حل القضية في العام ١٩٢٦، ببرام معاهدة بين العراق وتركيا وبريطانيا. لكن ظلت مدينتي الموصل وكركوك محظ انتظار تركيا(١٦).

خلال ذلك التاريخ الطويل لم تتوانى تركيا عن استثمار اي حدث يمر به العراق لتحاول التدخل والمطالبة بصورة مباشرة او غير مباشرة باستعادة ما تظن انه حقها في مدينتي الموصل وكركوك، ففي العام ١٩٩١، نشطت تركيا من حملتها الدعائية لاستغلال الظروف التي مر بها العراق للمطالبة باستعادة هاتين المدينتين، وهذا ما ورد على لسان الرئيس التركي الاسبق تورك اوزال في مقتراح قدمه للبرلمان التركي نص على ((التي تقضي تقسيم العراق الى ثلاث دواليت (عربية -كردية- تركمانية) في اتحاد فيدرالي)) واستخدم خلال هذا المقترن "الشعوب العراقية". كما صرخ اوزال بعد حرب الخليج الثانية في لقاء صحفي على الاتي: ((ان على الغرب ان لاينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم ان تكون لنا حصة عظيمة)) في اشارة غير مباشرة لمحاولته لضم اجزاء من العراق لتركيا. والى جانب قضية الاكراد حاولت تركيا استغلال الوضع الذي كان يمر به العراق وطلبت على لسان رئيسها انداك "سليمان ديميريل" في ١٩٩٥/٥/١، بضرورة تعديل الحدود العراقية التركية لاسباب امنية في اشارة

إلى مدينة الموصل(١٧). وخلال ذات المدة التي رفضت تركيا الضريبة العسكرية الأمريكية في جنوب العراق في العام ١٩٩٦، أكد على لسان رئيس وزرائها أنذاك "تشيلير" على ضرورة تعديل الحدود العراقية - التركية، لاسباب امنية، والإشارة كانت إلى مدينة الموصل(١٨).

اما قضية كركوك والتركمان فتعد كركوك القضية الأكثر اثارة للجدل بالنسبة لأنقرة، لكونها أحد الأهداف المهمة في سياسة تركيا الخارجية إزاء العراق بعد العام ٢٠٠٣، الذي يتمثل في توظيف قضية حماية السكان التركمان في المحافظة، بذرية الارتباط العرقي، وخشيتها من هيمنة الأكراد على هذه المحافظة الغنية بالنفط والذي سيجعل منإقليم كردستان مستقلاً اقتصادياً عن الحكومة المركزية لو تم حل المشكلة لصالح الأكراد، الامر الذي يفسر رغبة تركيا في ضمان خضوع النفط العراقي كله لسيطرة الحكومة المركزية، وذلك للحيوولة دون استفادة الأكراد من عوائد النفط في كركوك(١٩). ويرجح الآتراك ضمان الثروة النفطية بيد الحكومة المركزية استناداً إلى المادة(١١١) من الدستور العراقي الذي يضمن للحكومة الفيدرالية استخراج النفط بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات المنتجة، وستتقاسم جميع المحافظات العوائد وفقاً لحجم السكان. لكن اصرار الأكراد على احتفظتهم بمحافظة كركوك واعتبارها عاصمتهم المستقبلية، وسياساتهم المتبعه في المحافظة يثير قلق الآتراك، لأن هذا يشير إلى إنشاء أربعة محافظات غنية بالنفط وذات غالبية كردية مجاورة، تعد تهديداً للأمن القومي التركي(٢٠). وبذات التوجه يصر الآتراك في أكثر من مناسبة على عدم استحواذ قوة واحدة على محافظة كركوك وضرورة وجود حل توافقي لتلك المشكلة(٢١). ولا زالت أحد أهم المحددات المهمة في علاقة تركيا بالعراق، وتحديداً بالإقليم، على الرغم من كل محاولة تركيا بالحفاظ على توازن علاقاتها مع العراق ومع الإقليم لاسيما بعد العام ٢٠١١، الذي شهد نمو علاقة تركيا بالعراق بشكل فريد من نوعه يكاد يختلف عن كل علاقات العراق الخارجية، ولعل ردة الفعل التركي إزاء رفع العلم الكردي في محافظة كركوك في نيسان/٢٠١٧ ومساندتها لموقف الحكومة العراقية؛ يعود لخشيتها على مصالحها وأمنها القومي.

#### المطلب الرابع: محدد المياه

تكتسب العلاقات العراقية التركية أهميتها الخاصة بسبب مشاركة العراق وسوريا وتركيا لاهم موارد المياه في المنطقة ولذلك الدول الثلاث، فمنذ

استقلال الدول الثلاث بدأت ملامح ازمة مائية تتعلق بتقاسم المياه المشتركة بين كل من الدول الثلاث، وتبليورت المشكلة بفعل عاملين (٢٢) :

- ١ - سيطرة تركيا على منابع نهري دجلة والفرات.
- ٢ - جعل تركيا قضية المياه ضمن المشكلات السياسية القائمة بينها وبين كل من العراق وسوريا.

لاسيما بعد شروع تركيا ببناء مجموعة سدود على نهري دجلة والفرات في عقد التسعينيات، الذي اثار خشية كلا من العراق وسوريا، بسبب الاثار السلبية المترتبة من تلك السدود. لكن تركيا ترى ان بناء السدود سيعود بالفائدة الى الدول الثلاث لانه يقيها خطر الفيضانات، ويساعد على ضخ المياه لدول المصب بشكل منتظم ويحفظ المياه في بلاد المجرى الاعلى من استخدامها فيما بعد في بلاد المجرى الادنى. وتؤكد تركيا في اكثـر من مناسبة على نهري دجلة والفرات "الصفة التركية" حتى مغادرة النهرين الحدود التركية، وان لا ينبغي لكل من العراق وسوريا اثارة اي مشاكل بشأن السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل اقليمها، لكونها تملك حق السيادة على الموارد المائية، في اشارة مباشرة الى ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين (٢٣). دخل بعدها العراق وسوريا في مسارات طويلة في مسار مع الحكومة التركية التي استغلت حالة الضعف العربي بعد العام ١٩٩١، لتضغط باتجاه الشروع بتنفيذ مشروع الغاب وسد اتابورك الكبير، مما اثار التوتر بين العراق وتركيا نتيجة تلك السياسة التي ادت إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة من العراق الذي يعاني فيه القطاع الزراعي من نقص كبير في الانتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ونتيجة لما يملكه العراق من وسائل ضغط على تركيا يمكنه من الضغط عليها لتوصل إلى اتفاق منصف مع تركيا يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات، لحل المشاكل المترتبة عن نقص المياه في العراق. فضلاً عن ضرورة اتخاذ الحكومة العراقية اتخاذ اجراءات عملية للحد من ظاهرة التصحر تتمثل باقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، بعد ان استغرقت المشكلة وقتا طويلاً من العلاقات المتواترة بين البلدين نجم عنها اتساع حجم الاراضي المتصرحة، وتراجع المنتوج الزراعي. وهذا لن يتم دون الزام تركيا بضرورة الاعتماد على المصالح المتبادلة ومبادئه حسن الجوار.

وادت الزيارات المتبادلة بين الطرفين في العام ٢٠٠٨، كان من ثمارها اتفاق الطرفين على مضاعفة حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات وكانت من النتائج المهمة لتطور تلك العلاقة. كذلك رفضت الحكومة العراقية التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع تركيا في ٢٠١١/٥/٢٥ هو لضمان العراق بالحصول على حصة مائية محددة حسب اتفاق رسمي. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية "انذاك" على الدباغ في العام ذاته ان "تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة". وأضاف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الزراعة عز الدين الدولة "لا نزال نستعمل كل علاقتنا مع تركيا في موضوع ضمان حصتنا المائية". وكان العراق اتهم تركيا في العام ٢٠١٤ بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج (٤).

لكن تركيا مستمرة بمشاريعها على نهري دجلة والفرات، حتى وان ابرمت اتفاقيات مع العراق، فهذه الاتفاقيات لا تدعو ان تكون مرحلة مهادنة او تحصيل مكاسب سياسية واقتصادية؛ لأنها تنطلق من محدد مهم في قضية المياه يمكن في رفض تدويل المشكلة، ورفض اي اتفاق سياسي او قانوني يحفظ الحقوق المكتسبة تاريخيا لكل من العراق او سوريا، ومن دون انتهاص بطبيعة الحال من حقوق تركيا بصفتها دولة المطبع. ولعل مطالبتها في العام ٢٠١١ باقتسام مياه نهر الفرات استنادا الى خصوبة الارض الزراعية في دول المجرى، وكل هذا الاجراء هدفها الابتعاد عن اي اتفاق قانوني ينصف دول المجرى والمصب (٥). لكن سياسة العراق المائية مؤخرا اتبعت سياسة اكثر براغماتية مع الجانب التركي، فاشترطت عقد صفقات تجارية مقابل اعادة النظر بقضية ملء السدود التركية، وتحديدا سد اليسوا، الذي كان من نتيجة المفاوضات تاخير ملء السد، كذلك رفع حصة العراق من المياه، خارج الحصة المحددة من قبل تركيا سلفا.

#### المطلب الخامس: المحدد الاقتصادي

ارتبط العراق بعلاقات اقتصادية مع تركيا منذ عشرينيات القرن المنصرم، الا انها كانت محدودة لاسيما في النصف الاول من القرن الماضي، لتطور العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال المدة (١٩٦٥-١٩٧٥) حيث وصلت الصادرات التركية للعراق الى ٤.٨ مليار دولار، في حين ازدادت الصادرات العراقية الى تركيا بشكل نسبي اذ ما تم استبعاد النفط، وسعى العراق الى تطوير العلاقات التجارية مع تركيا من خلال انشاء

المشاريع المشتركة مثل مشروع "خط النفط العراقي" عبر الاراضي التركية وصولاً الى البحر الابيض المتوسط. وشهدت حقبة ثمانينيات القرن الماضي تبادلاً تجارياً واسعاً بين البلدين، وبفعل حرب الخليج الثانية التي اغلقت المنافذ التجارية للعراق عدا تركيا؛ التي اصبحت المنفذ الاهم لصادرات العراق واستيراداته، وحاولت تركيا خلال تلك المدة خفض العجز في الميزان التجاري لها مع العراق عن طريق زيادة صادرتها نتائجة لتركيزها على تامين احتياجاتها النفطية من العراق. لكن بعد غزو العراق للكويت وبدا حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وما ترتب عليه من حصار اقتصادي، انخفضت بموجبه نسبة التبادل التجاري بين البلدين الى ادنى المستويات (٢٦). وبعد العام ٢٠٠٣، شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً اذ ارتبط البلدان بعلاقات تجارية واسعة النطاق تأخذ شكل استيراد العراق للبضائع التركية بكميات كبيرة، بما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية إلى العراق بشكل يومي وكبير، وبال مقابل فإن العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان حيث يصدر إلى أنحاء العالم، ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة، فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي آخر وأنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجاريين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما (٢٧). وبعد ان كان حجم التبادل التجاري معدوم قبل العام ٢٠٠٣، اشر نمو متزايد اذ بلغت الصادرات التركية في العام ٢٠٠٣ ١٢,٩ مليون دولار، وارتقت في العام الذي تلاه لتصل إلى ١٩٩٦,٨ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٥ وصلت الصادرات التركية للعراق ما قيمته ٣٠٢٣,٤ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٦ وصلت إلى ٢٨٤٨,٢ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٧ وصلت إلى ٣٠٩٢,٩، وفي العام ٢٠٠٨ وصلت إلى ٤٣٠٨,٤ مليون دولار (٢٨).

ومن ثم فان هذا يثبت ان العلاقات العراقية التركية لا تتمحور فقط حول القضايا ذات الطابع القومي، او حول قضية المياه (العصب الاساس في العلاقات التركية العراقية) مهما كانت تلك القضايا مهمة، بل تشمل قضايا اقل ترويجاً واكثر فاعلية في العلاقة بين البلدين بعد العام ٢٠٠٣ (٢٩). تكمن في العامل الاقتصادي الذي غالباً ما يحاط باللثام او يكون بعيداً عن التجاذبات السياسية بين البلدين، ولاسيما مع كردستان العراق، فشمال العراق يعتمد

بشكل كبير على الاقتصاد التركي الذي كانت احد المداخل المهمة في استقرار العلاقة بين تركيا والإقليم، والذي يصب في صالح تركيا على عدة جوانب، ففضلاً عن أهمية العامل الاقتصادي لتركيا فإنه من خلال هذا المدخل منحت تركيا صوتاً ونفوذاً كبيرين في كردستان على الرغم من الاختلاف والتقطع القومي. فقد استطاع القطاع الخاص التركي من الهيمنة على هذا الدور المهم، إذ استثمر أموالاً ضخمة في الإقليم ويعيد أهـم قوـة اقتصادية مهيمنة بـسبب حجم الصادرات التركية التي بلغت عام ٢٠٠٧ بـحوالي ٤,١ مليار دولار التي شملت الأغذية والابنية وكانت الشركات الانشائية التركية دوراً في إنجاز العديد من المشاريع المهمة كـإنجاز القصر الرئاسي في أربيل، وشبكات تلفزيونية ومطارات دولية وجامعات وجسور وطرق رئيسية وبنية تحتية حضرية، وقد بلغ عدد الشركات التركية الموجودة في إقليم كردستان في عام ٢٠١٣ ، ١٥٠٠ شركة تقريباً، كما زادت عدد الزيارات بين تركيا والإقليم وازدادت على إثرها عدد الرحلات الجوية. بالمقابل أفاد الأكراد من العوائد النفطية التي يحصلون عليها من مبيعات النفط العراقي عن طريق تركيا (٣٠).

إذن لازال العامل الاقتصادي ضمن المحددات المهمة والاستراتيجية في علاقات العراق بـتركيا، فيما يتعلق بالعراق هـنـاك قضـية المـياه وـتصـديرـنـفـطـ، فـضـلاـ عـنـ التـبـادـلـ التجـارـيـ، وبـالـنـسـبـةـ لـترـكـياـ تـبـقـىـ قضـيةـ صـادـرـاتـهاـ لـعـراـقـ وـاستـهـلاـكـهاـ لـنـفـطـ المـسـتـورـدـ منـعـراـقـ عـامـ مـهـمـ (٣١). واستطاعت تركيا من خلال دبلوماسيتها الناعمة تحقيق نتائج اقتصادية مهمة في علاقاتها بالعراق، فقد افرزت زيارة رئيس الوزراء التركي السابق للعراق في العام ٢٠٠٨ عن توقيع اتفاقية اقتصادية مشتركة هي الأولى من نوعها التي يوقعها العراق مع أحد دول الجوار (٣٢).

#### المطلب السادس: المحدد السياسي

عارضت تركيا وبشدة الحرب على العراق بسبب خشيتها على مصالحها القومية؛ وكانت من نتيجة تلك المعارضة توترة في علاقتها مع حليفها الاستراتيجي إنذاك الولايات المتحدة الأمريكية. لكن بعد مرور بعض الوقت على التغيير السياسي في العراق في العام ٢٠٠٣ ، بدأ يظهر تغيير في المزاج التركي يتجه نحو الواقعية السياسية في تعامله مع العراق بـرـزـتـ عـدـةـ مؤـشـراتـ دـبـلـوـمـاسـيـةـ وـاـقـتـصـادـيـةـ أـكـثـرـ مـنـ العـوـاـمـلـ السـيـاسـيـةـ، إذ اعتمدـتـ تركـياـ عـلـىـ القـوـةـ النـاعـمـةـ أـكـثـرـ مـنـ القـوـةـ الخـشـنةـ، لـكـونـهـاـ اـعـتـمـدـتـ عـدـةـ مـرـتكـزـاتـ سـيـاسـيـةـ فـيـ سـيـاسـتـهـاـ اـزـاءـ العـرـاقـ (٣٣)ـ:

- ١- حوار مع دول الجوار ويضم الحكومة العراقية، لتحسين ادارتها لازمة السلطة من قبل قوات التحالف الى حكومة منتخبة.
- ٢- التخلی عن المقاربة الامنية الضيقة والممحصورة بقضیتی کركوك واقليم کردستان، وانتهاج مقاربة سياسية اکثر للعراق تقوم على استراتیجیة التوازن، وهذا لن يتم دون تحسین علاقات تركیة مع بعض القوى السياسية الفاعلة بالعملیة السياسية.
- ٣- مقاربة مرنۃ اکثر للسياسات العراقیة وعملیة البناء الدستوری، كانت حصیلتها ظهور استعداد لدى انقرة للقبول بالصیغة الفیدرالیة وکان اساس التغییر في الرؤییة التركیة يعتمد على حشد الدعم الاقلیمی لموقفها الرافض لای تقسیم محتمل للعراق والوقوف امام اي محاولة لقيام دولة کردیة في شمال العراق، وعلى اثرها کثف المسؤولون الاتراك زیارتھم لكل من سوريا والعراق خلال عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ للعمل على حل المشاکل المترتبة عن الوجود الامیرکی ودفع العراق نحو اقامۃ نظام سیاسی مستقر في المنطقة ومنع اقليم کردستان العراق من الانفصال عن العراق (٣٤). كذلك دفعت الفوضی التي تلت دخول قوات التحالف للعراق الى الانخراط بصورة اعمق في قضایا الشرق الاوسط، إذ بدأ اسوأ توقعات انقرة تتحقق في ظل تنامي الارهاب وتصاعد العنف الطائفي، والافادة الكبیرة التي حصل عليها الاکراد من التغییر السیاسي في اطار سعيهم لتبيیث الفیدرالیة ذات الخصوصیة الخاصة بهم، يأتي بالتزامن مع تراجع الاعتقاد الذي كان سائد بتفكک حزب العمال الکردستاني عقب اعتقال زعيمه عبدالله اوچلان وانقسام قیاداتھ، الا ان معاودة الحزب نشاطه المسلّح في مستهل العام ٢٠٠٥، وشن عمليات دامیة تکررة داخل الاراضی التركیة جنوب شرق الاناضول معتمدا الى بشكل كبير على قواعد الخلفیة في جبل قندیل شمال العراق. التحرک التركی سببه هاجس القضية الکردیة المهيمنة على صانع القرار التركی، وهذا كان سببا في تدخل تركيا عسكريا في شمال العراق باکثر من مناسبه بذریعة ملاحقة حزب العمال الکردستاني، ونتیجة لنشاط الاخير في عام ٢٠٠٦ دعا رئيس الوزراء التركي رئيس الورزاء العراقي السيد نوري المالکي لزيارة انقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الارهاب في آب/٢٠٠٧، الا ان هذه المذكرة وبحسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لا يمكن لها ان تدخل حيز التنفيذ دون موافقة البرلمان العراقي، ونتیجة لذلك ارسلت تركيا مبعوثها "مراد اوزجليك" لتوطید علاقاتها مع جميع القوى السیاسیة العراقیة وبشكل

خاص النواب الاكراد للحصول على تأييدهم في ضرب حزب العمال، في مسعى تركي لانجاح هذه المذكرة لكونها تخدم مصالحها القومية العليا<sup>(٣٥)</sup>. لكن الانطلاقة كانت مع بدا تركيا عملية عسكرية شمال اقليم كردستان وبدون تنسيق مع الحكومة العراقية في ٢٠٠٨/٢/٢١ ، فقد بدأت القوات البرية باجتياح حدود اراضي كردستان العراق، سبقها قيام القوات التركية بالصف بالقاذفات والمروريات التركية للمواقع الحساسة المتواجد بها مقاتلو حزب العمال الكردستاني بناء على معلومات استخبارية من قبل الولايات المتحدة الامريكية. وقد لقي هذا الفعل رفضا من قبل الامم المتحدة، كذلك رفضت الحكومة العراقية التدخل العسكري وطالبت تركيا بوقف الهجوم وسحب القوات التركية، والذي كان متناقضا مع ما ادعنته تركيا من ان هذا التدخل كان بتنسيق مع الحكومة العراقية. واجرت الحكومة العراقية محادثات حل الازمة. وصدر بيان حكومي في شباط ٢٠٠٨ / "ان بغداد تعتبر العمل العسكري التركي المنفرد خطرا على استقرار المنطقة، وانتهاكا لسيادة العراق، وتدعى تركيا الى سحب قواتها في اقرب وقت ممكن"<sup>(٣٦)</sup>.

ونتيجة لتوتر العلاقة بين البلدين فقد سعت تركيا لتخفيض التوتر مع العراق، دعا الرئيس التركي عبدالله غول نظيره الرئيس العراقي جلال طالباني لزيارة تركيا ٢٠٠٨/٣/٧ كان الهدف المعلن تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسيين في العراق، لكن هذا احد الاسباب، والسبب غير المعلن محاولة تركيا ايجاد موطن قدم لها في العراق، وعدت هذه الزيارة الاولى بهذه المستوى بعد انقطاع دام ثمانية عشر عاما؛ تم خلالها الاتفاق بين الطرفين على انشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين الطرفين؛ الامر الذي عد تقدما ملحوظا في علاقة البلدين<sup>(٣٧)</sup>. بالمقابل كان هناك تحرك من قبل رئيس وزراء العراق السابق نوري المالكي الرامي الى تحسين علاقات العراق الخارجية، ومحاولة كسر الطوق المفروض على العراق، واحد تلك الدول كان تركيا، اذا استضاف العراق رجب طيب اردوغان خلال العام ٢٠٠٩ ، ناقش خلالها الطرفان سبل التعاون في مجالات عدة اهمها الطاقة والتجارة والمياه والامن، بما يخدم امن واستقرار المنطقة، ويعزز فرص التعاون بين البلدين. التقى فيها الرئيس التركي مع مسؤولين عرب ولم يتم خلال هذه الزيارة لقاء مع المسؤولين الاكراد بصورة مباشرة، التي كانت ضمن جدول الاعمال ما عد سببا في توثر غير مرجي بين الاقليم وتركيا، لاسيما وان رئيس الوزراء العراقي لا يمكنه اتخاذ اي قرار دون الرجوع الى

السلطتين التشريعية والتنفيذية التي ستصطدم بالنواب الاكراد، الامر الذي عد نجاحا للعراق، ونجاحا منقوصا لتركيا (٣٨).

تكتسب العلاقات العراقية التركية اهمية خاصة كونها نابعة من طبيعة التداخل بالمصالح الترابط الجغرافي في العديد من المشتركات، ومن ثم ونتيجة لضرورة مشتركة ووفقا للمصالح المتبادلة حاول العراق البقاء على خطوط للعلاقة بين البلدين، فعلى سبيل المثال زار عضو مجلس النواب رضا جواد تقى عن الائتلاف العراقي الموحد تركيا لمدة ٣-٤/٦/٢٠٠٩، أكد في حينه النائب رؤية المجلس الأعلى على ضرورة تعزيز العلاقات مع تركيا، تلتها زيارة الرئيس العراقي الاسبق جلال طالباني، اعقبها زيارة الرئيس التركي الاسبق عبدالله غول للعراق، ركزت تلك الزيارات على جملة قضايا حاول العراق من خلالها جعلها المرتكز في تحديد علاقته بتركيا انطلاقا من المحددات التالية (٣٩) :

١. تحكم تركيا بالمنابع الرئيسية بالمياه وخططها التنموية الاقتصادية المستمرة في جنوب وشرق الاناضول، ولما اتمنت تركيا مشاريعها في هذه المنطقة، فإنه سيختزل المياه المتدايقه للعراق الى نحو يتراوح بين (٣٠-٥٠٪) مما يعني خسارة جسيمة للعراق.

٢. تصاعد وتواتر العلاقات العراقية التركية بين الحين والاخر بسبب العمليات العسكرية التركية شمال العراق بسبب ملاحقة حزب العمال الكردستاني، الذي تسبب في العديد من المناسبات بتواتر العلاقة بين تركيا وال العراق وتحديدا مع الاقليم، وان كانت بعض العمليات التي جرت بعد العام ٢٠١١ جرت بموافقة ضمنه من قبل الاقليم. هذه التوافق على التدخل التركي، لا ينطبق على قضية كركوك وادعاء الاقرداد باحقية ضمها للأقليل، الذي يثير حساسية كبيرة لدى الاقرداد.

٣. المحدد الاقتصادي ويتمثل تفعيلا جديا في العلاقة بين البلدين عبر تحقيق المصالح المتبادلة للبلدين نتيجة للعلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين، فعلى سبيل المثال ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠٠٩ اثناء زيارة الرئيس التركي للعراق ليارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٥-٢٠ مليار دولار سنويا. فضلا عن حجم الصادرات النفطية العراقية عبر الاراضي التركية، اذ تعد تركيا شريك تجاري مهم للعراق الذي يصدر عبر اراضيها ما يعادل ٤٠٠ ألف برميل نفط يوميا عبر خط انابيب يمر بالاراضي التركية

إلى ميناء جيهان التركي، والذي يعود لتركيا بمنافع كبيرة فهو يؤمن رسوم الترانسيت لتركيا، وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي يصل إلى تركيا بيسر وثمن زهيد.

بعد الانسحاب الأميركي شهدت الساحة العراقية استقطاب سياسي حاد فسح المجال في بعض الأحيان لتدخل إقليمي في القوى الإقليمية أحياناً لدعم مسار العملية السياسية والحفاظ على وحدة واركان الدولة العراقية، وأحياناً كان التدخل بفعل مصالح تلك القوى في المنطقة، وهنا حاولت تركيا التدخل من خلال دعم بعض القوى السياسية العراقية، فضلاً عن انفصال تركيا سياسة العراق إزاءإقليم كردستان على أثر الازمة التي اندلعت حول عقود النفط، وهو ما رفضه رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وعده تدخل في شؤون العراق الداخلية<sup>(٤٠)</sup>. كذلك قيام وزير خارجية تركيا الأسبق احمد داود اوغلو بزيارة كركوك في آب/٢٠١٢ دون علم الحكومة العراقية الاتحادية موافقة وزارة الخارجية، ما دفع وزارة الخارجية العراقية باستدعاء القائم بالأعمال التركية مولود ياقوت، وتسلیمه مذكرة احتجاج على الزيارة التي عدت استهانه بالسيادة الوطنية وخرقاً للضوابط الدبلوماسية بين البلدين. ولم تقف حدة التوتر عند هذا الحد بل ازدادت مع ابرام تركيا عدة صفقات مع إقليم كردستان من أجل إسماح لها بالتنقيب عن النفط العراقي دون الرجوع للحكومة الاتحادية، كما منحت تركيا رخصة لشركة (سياه كاليمي) التركية من أجل قيامها بشراء الغاز الطبيعي من الإقليم لمد ٢٦ عاماً، وعد المشروع الأكبر من نوعه في مجال استثمار الطاقة إذ من المقرر أن يصل انتاجه إلى (١٦٠) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية بباربيل وجمال. ما عدته الحكومة العراقية استفزازاً مباشراً لها<sup>(٤١)</sup>.

وبعد سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي في العام ٢٠١٤، وشروع الحكومة العراقية لتحريرها حاولت تركيا التدخل في عملية تحرير المدينة ما عدته الحكومة العراقية تدخلاً مباشراً في الشأن العراقي، لاسيما بعد دخول القوات التركية للأراضي العراقية وتمريرها في معسكر "بعشيشة" قرب مدينة الموصل قبل بدء المعارك، فضلاً عن تمديد البرلمان التركي في الأول من تشرين الأول ٢٠١٦ مهمة قوات بلاده في العراق عاماً إضافياً<sup>(٤٢)</sup>.

لكن وبفعل عدة عوامل فقد شهدت تركيا تحولات جذرية في توجهاتها الخارجية، لاسيما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في نموذج ٢٠١٦ ، التي دعت تركيا لزاماً إلى إعادة ترتيب أوراقها الداخلية أمنياً وسياسياً التي باتت محددة في تعاطيها مع الخارج؛ وكان من ثمار هذه المحددات ترميم العلاقة مع الحكومة العراقية، عبر تخفيف الخطاب السياسي التركي إزاء تواجد القوات العسكرية في معسكر بعشيقة، كما وافقت تركيا على منح العراقيين تأشيرة الدخول لتركيا مجاناً، يأتي هذا جزءاً من حسابات تركيا تتعلق بamanها القومي، بعد محاولة الانقلاب التي افرزت انقسام في المؤسسة العسكرية والاجهة الأمنية، وبهذا هي بحاجة إلى تأمين حدودها مع العراق البالغة ٣٣١ كم. الذي يأتي في ظل ارتباك العلاقة مع الحكومة العراقية، الذي اتضاح من خلال موافقها من الانقلاب، فيما ادانت الحكومة العراقية على لسان رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي الانقلاب، كانت هناك مواقف متباينة لقوى سياسية أخرى ايدت ولو ضمناً الانقلاب (٤٣). رغبة من تلك القوى للضغط على الجانب التركي حتى وإن كان ضغطاً على الشارع التركي.

وأنسجاماً مع تلك الرؤية التركية في استراتيجية الحفاظ على أمنها القومي فقد وقفت موقف المتشدد والرافض للاستفتاء الذي اجرته حكومة إقليم كردستان للانفصال عن العراق في آيلول ٢٠١٧، بل وكانت أحد المواقف المهمة الداعمة للحكومة العراقية، وكانت ضمن مجموعة اسباب ادت إلى تراجع الإقليم عن الاستفتاء؛ يأتي في مقدمتها اسلوب المقاطعة التي فرضته تركيا على الإقليم انسجاماً مع سياسة الحكومة العراقية لاحباط قرار الانفصال، وهذا دليل على قوة المصالح المشتركة بين البلدين.

وادرaka لحاجة البلدين للاخر وبحكم المحددات التي ذكرت في ثانياً البحث، وبحكم الجوار الجغرافي وسياسة تركيا المقبولة مع الظروف والمراحل، فقد عملت تركيا على التخفيف من حدة التوتر مع العراق. وبالمقابل فإن الحكومة العراقية لم تغفل الباب أمام هذا التقارب انطلاقاً من هدف استراتيجي لها يمكن في تعظيم المصلحة العليا للعراق، وكانت بوادر هذا التغير في النهج زيارة رئيس وزراء تركيا "بن علي يلدريم" مستهل العام ٢٠١٧ ، على هامش الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الاستراتيجي التركي-العربي، والتي اسفرت عن ما يأتي(٤٤) :

- ١- تعهد الجانب التركي بسحب قواته البالغ عددها ٥٠٠ جندي (التي تقوم بتدريب قوات الحشد الوطني التي يقودها محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي) من معسكر بعشيقه، والالتزام بوحدة وسيادة العراق.
- ٢- زيادة التنسيق الأمني بين البلدين في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، لاسيما في معركة الموصل الجارية، والقضاء على جميع العوامل التي من شأنها تهديد استقرار المنطقة، ومن ضمنها الاستقطاب الطائفي والإثنى.
- ٤- عدم السماح بتواجد أي منظمات إرهابية على الأراضي العراقية من شأنها تهديد الأمن القومي التركي، ويرتبط بذلك تعهد الحكومة في بغداد بمنع نشاطات حزب العمال الكردستاني (الذي تتهمه الحكومة التركية بالوقوف وراء الكثير من الهجمات الإرهابية التي ضربت عدداً من المدن التركية مؤخراً) في منطقة سنجار الإيزيدية بعد الانتهاء من تحرير الموصل ومحيطها.

وهنا النجاح في تهدئة العلاقات التركية العراقية لا يحسب لطرف على الآخر بل يحسب للطرفان، فهما محكومان بعدة عوامل متداخلة لا يمكن فك اواصرها؛ والدليل موقف تركيا من استفتاء الانقلاب، وموقف الحكومة العراقية من ملاحة الجيش التركي لحزب العمال الكردستاني داخل المناطق التي المتواجد فيها شمالي العراق، يبقى ان يدرك كلا البلدين اهمية تلك المحددات في مستقبل واستقرارهما، فضلا عن انعكاس هذا الاستقرار على منطقة الشرق الاوسط.

#### الخاتمة:

تحكم العلاقات العراقية التركية جملة محددات البعض فيها دافعة نحو توثيق العلاقات، واغلب هذه الدوافع تنطلق من الحتمية التاريخية والتي تفضي نحو تعزيز العلاقات الثنائية بحكم الجوار الجغرافي وال الحاجة الطبيعية والجيوبوليتية لكلا البلدين للأخر، فتركيا تمثل بوابة العراق نحو أوروبا والبحر المتوسط، والممر الرئيس والاقصري لتصدير النفط باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ علما أن النفط يشكل حوالي ٩٠٪ من الدخل الحكومي للعراق، وبالتالي هذ يعد محدد مهم في تحطيط السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا.

ذلك اغلب مصادر المياه في العراق منابعها تأتي من الاراضي التركية، الامر الذي يعطي القيادة التركية الحق باستخدام ورقة المياه للضغط على العراق، في حال وصول قيادة غير رشيدة للحكم في تركيا.

اما فيما يتعلق بالجانب التركي، فهناك أيضا جملة محددات دافعة نحو تعزيز العلاقة مع العراق، وأيضا تنطق من الحتمية التاريخية، فالعراق يشكل بوابة تركيا نحو الخليج العربي وبلدان شرق آسيا. كذلك فرض الجوار الجغرافي تداخل مجتمعي بين البلدين، والأخطر في التداخل الوجود الكردي في كلا البلدين وخاصة تركيا لبقاء العراق موحدة ومستقرة لمنع قيام دولة كردية جنوب تركيا تهدد أمنها القومي الأعلى.

تلك المسلمات الجغرافية اثرت كثيرا على طبيعة العلاقات العراقية التركية لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، الذي شهد تغير النظام السياسي العراقي وتغيير معه التوجهات السياسية الخارجية إزاء دول الإقليم. وبالوقت ذاته شهد تغير الحزب الحاكم في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢، إلى سدة الحكم والتي شهدت تغير جذري في سياسة تركيا الإقليمية، وتحديدا إزاء المنطقة العربية بعد قطيعة دامت سنوات عدة. الا ان العراق كان يمر بمرحلة تغير كبيرة جوهرتها بالوقت ذاته بالعديد من التحديات لعل أبرزها ظاهرة الإرهاب الذي ظل العراق يعيش تحت وطأة تأثيره لحد الوقت الحاضر. ومحددات الموقف التركي من العراق بعد العام ٢٠٠٣، خضع لتأثير مرحلتين الأولى تمثلت منذ العام ٢٠٠٣ ولحين انسحاب القوات الأمريكية في العام ٢٠١١، وهنا كان أساس الموقف التركي نحو العراق يتمثل في بناء جسور التعاون بين تركيا وال العراق، ومحاولة التضييق على إقليم كردستان العراق. فقد عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع القادة العرب في العراق، وتدخلها سياسيا عبر محاولتها لدعم العملية السياسية في العراق باستضافتها القادة السنة في العام ٢٠٠٥ لتشجيعهم على الانخراط بالعملية السياسية، ورعت اجتماعات "بلدان الجوار" التي شملت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ومجموعة الدول الثمان الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية لمساعدة بغداد في إعادة بنائها علاقاتها الإقليمية والدولية، وتلك المرحلة كانت العلاقات العراقية التركية تتسم الى هذا ما بالإيجابية، لاسيما مع سعي الحكومة التركية على توطيد علاقاتها الإيجابية مع القوى السياسية العربية (السنة والشيعة)، وتأكيدا لهذا التوجه مقوله رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان (آنذاك) الشهيرة، عند

زيارته لمحافظة النجف بأنه ليس سنياً ولا شيعياً بل مسلماً، في محاولة لمد جسور التعاون الاستراتيجي مع كل القوى السياسية العراقية، هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي. ويقف الجانب الاقتصادي كمحدد فاعل في تعزيز العلاقات نتيجة حاجة البلدين للآخر.

ويبقى واجباً ان نقرر ان البراغماتية التركية مع المرونة العراقية ضرورية لتفعيل المصالح المتبادلة بين الطرفين ولتقليل حجم الخسائر المترتبة في حالة قطع العلاقات.

### Determinants of Iraqi-Turkish relations after 2003

Dr.sudad mawlood sabea

#### Abstract:

Since its foundation, Iraq has witnessed successive crises with neighboring countries, and in large part it has been based on overlapping interests, population and wealth. As a result of this interference, its external relations have been strained in some cases. The relationship between Turkey and Iraq is more complex than Turkey's pragmatic policy towards Iraq, especially since these determinants are divided between demographic issues (the Kurds and Turkmens), Or an economic extension (oil, water) or a political extension represented by mutual positions on the internal changes of both countries.

#### المصادر والهواش:

- ١- د.عزيز جبر شیال، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة القادسية، حزيران/٢٠١٢، ص ٤١.
- ٢- دمني حسين عبيد، العلاقات العراقية- التركية وأثرها في استقرار العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، جامعة بغداد، كانون الثاني/٢٠١٥، ص ٩٢-٩١.
- \* (ويعزى هذا الاعتراف إلى اسپاب داخلية تركية ففي ٢٧/١٩٦٠ حلت الحكومة التركية الاحزاب السياسية واعيدت تأسيسها وفقاً لنهجها، ومن ثم كان تأييدها جزء من اضفاء الشرعية على سياساتها الداخلية) ينظر في هذا: د. علي سلمان صايل، الآبعاد الإقليمية والدولية للازمة العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، مكتبة الكلية ، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢١.
- ٣- د.عزيز جبر شیال، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- ٤- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة ومحورية في العالم الاسلامي، دراسات مترجمة ٢٠١٣، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص ١٣٨.
- ٥- د.عزيز جبر شیال، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- ٦- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
- ٧- ايمن دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ٢٠١٤، ٢، ص ١٣٦.
- ٨- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.

- ٩- المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .
- ١٠- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ .
- ١١- ميشال نوبل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦-٦٧ .
- ١٢- نقل عن: د.احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية-التركية الواقع والمستقبل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٤٣٩ ، ٤٤٣ .
- ١٣- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦-١٣٧ .
- ١٤- ينظر في هذا: - البارزاني يسعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع تركيا، صحيفة الامة العراقية، ٢٠٠٨/١١/١٣ ، منشور على موقع الصحيفة على الانترنت: [www.ummaiq.com](http://www.ummaiq.com) . و ايمان دني، المصدر السابق، ص ١٤٠ .
- ١٥- جراهام فولر ، ص ١٤٦ .
- ١٦- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣ .
- ١٧- المصدر نفسه، ص ١٣٦-٢٢٤ .
- ١٨- المصدر نفسه، ص ١٣٦ .
- ١٩- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٢ .
- ٢٠- ينظر في هذا: آسا لنذكرین، السياسة التركية حيالإقليم كوردستان العراق، ترجمة (مصطفى نعman احمد)، بغداد، ٢٠١٣ ، ص ١٥٨ .
- ٢١- د.احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢١ .
- ٢٢- سمير العطية، وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تقديم: محمد نور الدين، المركز العربي للباحثين ودراسة السياسات، بيروت، ايار/مايو ٢٠١٢ ، ص ٢١٢ .
- ٢٣- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١ .
- ٢٤- ينظر في هذا: د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٠ . والموسوعة الحرة ، ويكيبيديا،الانترنت. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- ٢٥- سمير العطية، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣ .
- ٢٦- د. رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والإبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ ، ص ٢٣٢-٢٣١ .
- ٢٧- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا،الانترنت (<https://ar.wikipedia.org/wiki>)
- ٢٨- سمير العطية، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢ .
- ٢٩- جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦ .
- ٣٠- ينظر في هذا: جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦ ، كذلك: سونر جاغايياتي، وآخرون، تركيا و "حكومة إقليم كردستان": مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، تحليل السياسات، المرصد السياسي .[washingtoninstitute.org](http://washingtoninstitute.org) ٢٠١٥/١٦ ، ٢٢٨٧ .
- ٣١- المصدر نفسه، ص ١٤٥ .
- ٣٢- د. رواء زكي يونس الطويل، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧ .
- ٣٣- ميشال نوبل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠ ، ص ٥٧-٥٨ .
- ٣٤- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ .
- ٣٥- المصدر نفسه، ص ١٣٩ .
- ٣٦- نقل عن: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٢٢٥ .
- ٣٧- ايمان دني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠ .
- ٣٨- د. رواء زكي يونس الطويل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦،٣١٥-٢٨٧ .
- ٣٩- ينظر في هذا: المصدر نفسه، ص ٣٠٥-٣١١ .
- ٤٠- ايمان رجب، تعقيبات هيكلية: التأثيرات الاقليمية لازمة الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٩) ، القاهرة، يونيو/٢٠١٢ ، ص ١٣٤ .

دراسات دولية  
العدد الحادي والسبعون

- ٤١- د.منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨-١٠٩.
- ٤٢- أحمد عدلي ، ملفات عالقة: دوافع التقارب المرحلي بين تركيا والعراق، الأربعاء، ١١ يناير، ٢٠١٧.
- ٤٣- الانترنت <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item>.
- ٤٤- كرم سعيد، تركياب: نحو توجهات خارجية أكثر براغماتية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٦ ، القاهرة، أكتوبر/٢٠١٦ ، ص ١٦١، ١٥٨.
- ٤٥- احمد عدلي، مصدر سبق ذكره.